

قناة السويس ليست للبيع

The Suez Canal is not for sale



الأربعاء ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢ - ٢٧ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ - ١٢ كيهك ١٧٣٩ق

العدد ١١٩٤ - السنة السادسة والثلاثون

ثلاثة جنيهاً
صفحات



الوفد

صحيفة يومية أسسها فؤاد سراج الدين عام ١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردى

رئيسا التحرير
على البحراوي - خالد إدريس

رئيس حزب الوفد ورئيس مجلس الإدارة
د. عبد السند يمامة

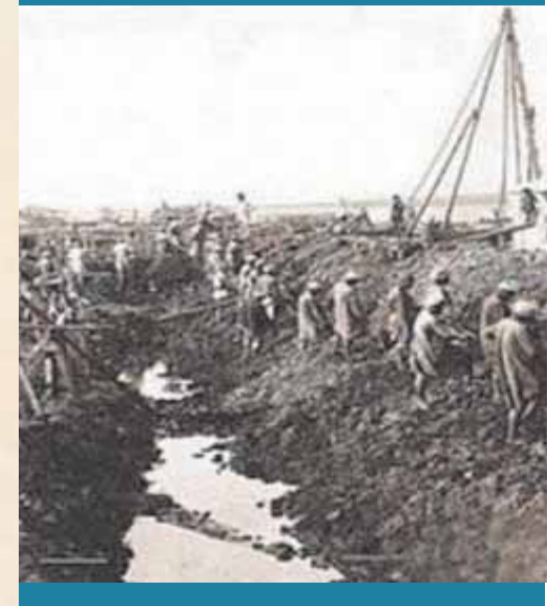
رئيس مجلس النواب؛

«القناة» مال عام لا يمكن التفريط فيه

البرلمان لن ينجرف إلى إصدار قوانين تمس أحكام الدستور

وزاء التخوفات المشروعة لبعض المواطنين تجاه هذا الأمر - والمقدر من جانبنا بشدة- والتي توجهها الادعاءات والمغالطات التي صدرت عن أناس لهم مكانتهم العلمية والأدبية والثقافية بل والقانونية في المجتمع، لذا فقد وجدت لزاماً علي ضرورة توضيح الأمر: فمشروع القانون الذي وافق عليه مجلس النواب في مجموعه بجلسته أمس والمتضمن إنشاء صندوق تابع لهيئة قناة السويس - والذي لم تستكمل إجراءات الموافقة عليه بصورة نهائية- لا يتضمن أية أحكام تمس قناة السويس؛ لكونها من أموال الدولة العامة، ولا يجوز التصرف فيها أو بيعها، بل ويزيد على ذلك أن الدولة ملزمة - وفق المادة (٤٣) من الدستور- بحمايتها وتمييزها، والحفاظ عليها بصفتها مرفراً مائتاً دولياً ملوكاً لها، كما تلتزم بتنمية قطاع القناة، باعتباره مركزاً اقتصادياً متميزاً. أما ما تضمنته مشروع القانون من حق الصندوق - المزمع إنشاؤه - في بيع أو شراء أو استئجار أو استغلال أصوله الثابتة أو المنقولة؛ فهو أمر طبيعي يتفق مع طبيعة الصناديق كوسيلة من وسائل التمويل والاستثمار، ولا يمس بشكل مباشر أو غير مباشر «قناة السويس» لأن لفظ «الأصول» لا يمكن أن ينصرف -بأي حال من الأحوال- إلى القناة ذاتها؛ فهي كما سلف وأن ذكرنا مال عام لا يمكن التفريط فيه. ووجه «جيبلي» حديثه إلى شعب مصر العظيم قائلاً: إن مجلس النواب الذي أوليتهم تفكيركم، لم ولن ينجرف إلى إصدار قوانين تمس أحكام الدستور الذي يعبر عن ضمير الأمة؛ وأنه يبذل قصارى جهده في تمحيص مشروعات القوانين لضمان بلوغها حال إقرارها مصلحة الوطن والمواطن.

كتب - حازم العبيدي وحماة بكر؛
قال المستشار الدكتور حنفي جبالي، رئيس مجلس النواب إن قانون صندوق قناة السويس لا يتضمن أي أحكام تمس القناة أو بيعها، مشيراً إلى أن الدولة وفقاً لنصوص الدستور ملزمة بحماية قناة السويس وتمييزها وتطويرها والحفاظ عليها بصفتها مرفراً مائتاً دولياً. وأضاف خلال كلمته في بداية الجلسة العامة، بشأن ما أثير بخصوص مشروع القانون الذي ناقشه المجلس أمس، والذي يقضي بإنشاء صندوق قناة السويس؛ تقدر مخاوف المواطنين بشأن ما أثير عن تعديل قانون صندوق قناة السويس، والتي أثارها بعض المحسوبين على النخبة، وما صدر من تعليقات مختلفة، موضحاً أن صندوق قناة السويس المزمع إنشاؤه، وما تضمنته بشأن البيع أو الاستئجار أو الاستثمار يتوافق مع طبيعة الصناديق ولا يمس بأي شكل من الأشكال القناة نفسها. وشدد رئيس مجلس النواب على أن قناة السويس مال عام لا يمكن التفريط فيه بأي حال من الأحوال، قائلاً: البرلمان لن ينجرف إلى إصدار قوانين تمس الدستور، مؤكداً أن المجلس يبذل قصارى جهده في تمحيص القوانين للحفاظ على الوطن والمواطن. وقال «جيبلي» إن الكلمة سلاح ذو حدين، فرب كلمة تفتح أبواباً من الأمل والصدق، ورب كلمة يرسلها إنسان دون علم وبيان تكون موعلاً للهدم لا البناء. وعما أثير عقب مناقشات البرلمان قال «جيبلي» متعباً: لقد تابعنا عن كثب الأخبار المتداولة -سواء بالوسائط الإعلامية المختلفة أو على مواقع التواصل الاجتماعي- بشأن مناقشة مجلس النواب لمشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس، والذي ينضوي على إنشاء صندوق تابع لهيئة قناة السويس. وقد هالني ما رأيته وسمعته أمس -من بعض المحسوبين على النخبة المثقفة- من أن ما تضمنه مشروع القانون من أحكام تجيز تأسيس شركات لشراء وبيع وتأجير واستغلال أصول الصندوق والذي يعد -على حد وصفهم- تفريطاً في قناة السويس.



«ربيع»: «إحنا وطنيين» والحديث عن بيع القناة عار تماماً من الصحة

كتبت - دعاء مهران؛
قال الفريق أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، إن الفضل في إنشاء صندوق قناة السويس يعود للرئيس عبدالفتاح السيسي، بهدف زيادة قدرة الهيئة على المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة لمرفق الهيئة وعمل مشاريع عملاقة في مكاتب استثماريين عالميين مثل صناعة السفن الكبرى والصنخمة والترسانات والهيدروجين الأخضر، لتدر ربحاً وتكون ذات جدوى عالية. وقال «ربيع» إن صندوق قناة السويس يهدف لتحقيق الاستدامة ومعالجة أي طوارئ، حيث إن العالم مر بـ ٣ أزمات في الفترة الأخيرة منذ عام ٢٠٢٠، وحتى عام ٢٠٢٢، سواء كانت جائحة كورونا أو جنوح سفينة إيفرجيفين، وأخيراً الحرب الروسية - الأوكرانية. وتابع، أن عدد السفن زاد بمقدار ٨٪ خلال جائحة كورونا مقارنة بانخفاض عدد السفن المارة في القنوات المناهضة، والتي بلغت ٤٠٪، موضحاً أن الموازنة العامة للدولة تحدد لنا أرقاماً وخصصاً ونسب كل شيء، والصندوق سيكون من الفائض الذي يتحقق، فعائد قناة السويس يدخل الموازنة العامة للدولة ولن تقترب منه بعد إنشاء الصندوق، وملتمزمون بدفع حوالي ٥ إلى ٦ مليارات جنيه كزيادة كل عام للميزانية العامة للدولة، نتيجة التطور في القناة، وعن استهداف المشروع شراء وبيع وتأجير واستغلال واستغلال الأصول الثابتة للقناة، قائلاً: «الحديث حول بيع ممتلكات قناة السويس أمر عار تماماً من الصحة، وهذه النقطة عائدة على الصندوق وليس على المرفق لأن قناة السويس لا يمكن الاقتراب منها، ومش بنعمل الصندوق تمهيداً لبيع القناة ولا أي أصل من أصول القناة يمكن الاقتراب منه، فهو مرفق شعبي ومصري وقومي وعالي ولا يمكن تأجيله أو الاقتراب منه أو أخذ قرض بضمان أي شيء له علاقة بالقناة». وأردف: «إحنا ناس وطنيين ولا يمكن أن ننظر لقناة السويس أن نؤجر منها أو تقترب لها، فهذا الأمر لا يصح»، موضحاً أن عائدات قناة السويس سوف تدخل للبنك المركزي المصري كما هو متعارف عليه، ويتم التصديق على موازنة هيئة قناة السويس في مجلس النواب، موضحاً أن هناك نسبة ١٥٪ زيادة في الحركة الملاحية خلال هذا العام، وأشار إلى أن رأس مال صندوق قناة السويس نستهدف الوصول فيه لـ ١٠٠ مليار جنيه، وسيبدأ الصندوق بـ ١٠ مليارات جنيه، والرئيس السيسي يسعى لوصول رأس مال الصندوق لـ ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليار جنيه في خلال ٥ إلى ٧ سنوات، موضحاً أن الصندوق سيكون له أعضاء أغلبيهم استثماريون ذات خبرة عالية ومسئولون عن وضع المشاريع ودراسات الجدوى، وكل ذلك سيأخذ تصديقا من مجلس الوزراء والرئيس السيسي على المشروعات التي يتم عملها، قائلاً: «أي مشروع لقناة السويس بعد كده الموازنة العامة للدولة مش داخله فيه والهيئة كسبانية

كامل الوزير: الموائى المصرية ليست للبيع

كتب - أحمد دراز وشيرين عجمي؛
وقع المهندس كامل الوزير وزير النقل عقداً خاصاً بتشغيل وصيف ٨٥ بميناء الإسكندرية، بين هيئة ميناء الإسكندرية وشركة مصر هولندا للشحن والتفريغ EDSO في إطار خطة وزارة النقل لتطوير كافة الموائى المصرية تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بجعل مصر مركزاً عالمياً للتجارة واللوجستيات، ويهدف المشروع إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لميناء الإسكندرية لمواجهة الطلب المتزايد بنشاط البضائع العامة والأخشاب من خلال زيادة المساحة التخزينية بمساحة تبلغ ٣٥٠٠٠ بطول ٤٢٢ متراً طولياً وبعمق ١٥.٥ متر، والذي يسمح بتراكي سفن حتى ٧٠ ألف طن. وأكد وزير النقل، كامل الوزير، أن الموائى المصرية ليست للبيع، وأن الوزارة تنتهج خطة التعاون مع شركات القطاع الخاص والمستثمرين لتولى عملية الإدارة والتشغيل للموائى، بعد إنشائها بأموال مصرية. كما أشار الوزير إلى أن الوزارة لديها شركتان مصريتان وشركة مشتركة بين مصر والأردن والعراق للنقل البحري، معلناً أن الوزارة تعمل على إنشاء وصناعة مراكب جديدة، كما أنه تم التعاقد على مركب كوري عملاق بحمولة تصل إلى ٢٨ ألف طن، سيتم تدشينها في مارس القادم بالتزامن مع تدشين محطة ٥٥ بمشاركة التحالف المصري - الفرنسي. وأضاف وزير النقل، أنه تم التعاقد مع شركات كورية عالمية لبناء مركبين بحمولات ١٥ ألف طن، ونسعى في الوقت الراهن للتعاقد مع الترسانة الكورية على ٤ مراكب أخرى جديدة، وبذلك يصل الإجمالي إلى ٧ مراكب بضائع عامة وصب جاف، وتعمل على التعاقد مع مركب رورو لنقل السلع والحاصلات الزراعية، ضمن تطوير الأسطول البحري.

«الوزراء»: الصندوق ليس باباً خلفياً لبيع القناة

كتب - ناصر فياض؛
نقى مجلس الوزراء ما تداولته بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي من أنباء بشأن اعتزام الحكومة إنشاء صندوق هيئة قناة السويس كباب خلفي لبيع القناة. من جانبه قام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بالتواصل مع هيئة قناة السويس، والتي نفت تلك الأنباء، مؤكدة أنه لا صحة لاعتزام الحكومة إنشاء صندوق هيئة قناة السويس كباب خلفي لبيع القناة، مشددة على أن قناة السويس وإدارتها ستظل مملوكة بالكامل للدولة المصرية وتخضع لسيادتها، كما سيظل كامل طاقم هيئة القناة من موظفين وفتيين وإداريين من المواطنين المصريين. وأوضحت هيئة قناة السويس أن الهدف من إنشاء صندوق مملوك لهيئة القناة هو زيادة قدرة الهيئة على المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة لمرفق هيئة القناة وتطويره من خلال الاستغلال الأمثل لأمواله وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية لتعظيم قيمتها. وأكدت هيئة قناة السويس أن الصندوق سيسهم في تمكين الهيئة من مجابهة الأزمات والحالات الطارئة التي تحدث نتيجة أية ظروف استثنائية أو سوء في الأحوال الاقتصادية، مشيرة إلى أن كافة حسابات الصندوق تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، مهية بالمواطنين عدم الانسياق وراء تلك الأكاذيب، مع استقاء المعلومات من مصادرها الموثوقة.



Le canal de Suez n'est pas à vendre

